من المسؤول عن تأخير توزيع موادها؟

الحصة التموينية بين مطرقة وزارة التجارة وسندان الوكلاء

تلقينا وعوداً عديدة بتحسين نوعية مفردات الحصة وزيادتها، والذي حصل هو العكس، فقد صرنا أمام مفردات أكثر رداءة وأقل وزناً وعدداً، كما ان مواعيد توزيعها صارت تتراجع ولا يلتزم بها أحد ولم تعد تتأخر أياماً أو أسابيع بل أشهراً، واختفت بعض المواد من القائمة) هذا الكلام بصيغ متباينة سمعته من مواطنين متعددين في مناطق بغداد المختلفة.. وهو يشخص حالة أصبحت لغزاً فإذا كانت (مافيا) الحصة التموينية في وزارة التجارة سابقاً قد تلاعبت كما أرادت بعقود ومناشئ ونوعيات مفردات البطاقة لم تكن في الغالب تخل بمواعيد توزيعها أو ان تغيب بعض مفرداتها أو تنقص من كمياتها كما يحصل اليوم، فما السر؟ ومن المسؤول؟

صافي الياسري

لن نبحث عن إجابات وزارة التجارة، فقد سمعنا ما يكفي من التبريرات الرسمية المكررة بل سنأخذ بعض محلات بغداد ونجرد المفردات الغائبة عنها ومواعيد توزيعها كنموذج لعموم أحياء ومحلات العاصمة، وبقية المحافظات والمدن العراقية، عدا منطقة كردستان حيث يتمتع المواطنون هناك بنوعيات جيدة وكميات غير قابلة للنقصان ويتم التوزيع في مواعيد ثابتة، وتحفظ المواد في مخازن صالحة ومهيأة لهذا الغرض ويشرف عليها موظفون متخصصون على وفق آلية توزيعية وحسابية وتدقيقية غير قابلة للتلاعب.

نموذج مر

لنأخذ مدينة الكاظمية، وهي واحدة من كبريات احياء بغداد ونستعرض الوضع في المحلة ٤٢١ على سبيل المثال.

مادتا السكر والحليب اختفتا من الحصة في شهر كانون الأول من العام الماضي وتم توزيع حصة شهر كانون الثاني من العام الحالي في نهاية شباط.

حصة الرز لشهر كانون الثاني تم توزيعها في نهاية شباط، وهذا الزحف يعني غياب حصة شهر كامل، هو شهر كانون الثاني ويدعي بعض المواطنين هناك ان الوكلاء استغلوا ارتفاع سعر الرز أيام عاشوراء بسبب الطبخ في المآتم الحسينية، فباعوا الحصص في السوق، على أمل شرائها بعد انتهاء موسم المآتم وانخفاض اسعار الرز من جديد، اما حصة المنظفات لشهر شباط فلم تستلم بعد، وإذا كانت المساحيق الموزعة لا بأس بنوعيتها، فان الصابون المصري الرديء ما زال يوزع برغم الشكاوى العديدة من عدم صلاحيته للاستعمال وفساد مكوناته، وهذا النوع من الصابون يذكرنا بألاعيب مافيا وزارة التجارة السابقة التي كانت توفد عدداً من موظفيها إلى مصر للاتفاق مع عدد من الشركات المصرية على توفير بعض مفردات الحصة التموينية وهذ الشركات متفننة في طرق الغش والرشوة، وكان هؤلاء الموظفون يحصلون على مبالغ مغرية لتمرير صفقات مشبوهة مع هذه الشركات وحتى بعض شركات التأمين التي تتولى مسؤولية اعتماد الكمية والنوعية تعرض موظفوها إلى ضغوط عديدة لتمرير هذه الصفقات، ودفعت رشاوى لآخرين للتوقيع على أوراق تأكيد الكمية والنوعية الواصلة إلى العراق، وإذا كنا لا نملك الآن أدلة على ما نقول، فقد أحرقت ارشيفات ووثائق ومستمسكات الجهات ذات العلاقة، كما ان تفنن (المافيا) والشركات التي تتفق معها في طرق تمرير الصفقات وتسلم الرشاوى لم تترك خلفها اثراً يدينها.

لا بقوليات

لنستمر.. فالبقوليات الخاصة بشهر ١٢ العام الماي وشهر شباط للعام الحالي لم تسلم، وسلمت حصة شهر كانون الثاني للعام الحالي في نهاية شباط، واقتصرت على العدس فقط، وغابت الفاصولياء والحمص.

ويقول عدد من وكلاء المحلة ٤٢١/ كاظمية، وهم محمد رشيد مالك وسمير الكاظمي وكريمة العطارة، ان وزارة التجارة هي المسؤولة عن تأخير توزيع مفردات حصة شهر كانون الثاني من العام الماضي وانعدامها حتى هذه اللحظة بدعوى ان الشاحنات القادمة من سوريا والأردن قد تعرضت لهجمات اللصوص وتم تسليبها.

وهي المسؤولة عن غياب عدد من مفردات الحصة بحجة عدم توفرها في مخازن الوزارة بسبب انقطاع المواصلات مع الدول المجهزة، وسوء الأوضاع الأمنية، وعدم توفر المخازن الكافية لخزن رصيد مستقبلي يمكن من السيطرة على مواعيد التوزيع وضبطها.

تلاعب وتزوير

اما بالنسبة لدعوى ان الوكلاء باعوا حصة الرز والعدس بسبب عاشوراء وارتفاع الأسعار، فهذا غير صحيح ذلك ان مدينة الكاظمية قد عزلت عن بقية احياء بغداد ومنع دخول السيارات إليها.

ولو افترضنا اننا صدقنا الوكلاء في دعاواهم هذه بالنسبة لمدينة الكاظمية، فكيف نفسر حدوث الأمر نفسه في بقية احياء بغداد فقد أجرينا استطلاعاً سريعاً في مناطق الحرية والصدر والكفاح والشعلة، فوجدنا ما وجدناه في الكاظمية.

وثمة من يشير إلى تلاعب في كميات ونوعيات المواد الداخلة إلى مخازن وزارة التجارة وتزوير أوراق خروجها ولا نملك دليلاً على ذلك فالأمر يخص وزارة التجارة التي يتوجب عليها التحقيق في هذه التهمة التي لا ندعي إننا وجدنا من سمعها.

حصة الطحين.. إلى أين؟

والآن الى الصفحة الأخرى من البطاقة التموينية.

حصة الطحين

كان وزير التجارة السيد محمد مصطفى الجبوري قد تحدث في العام الماضي امام وسائل الاعلام معلقاً على تدهور مفردات البطاقة التموينية قائلاً (نعرف جيداً ان نوعية المواد الداخلة في البطاقة التموينية رديئة، وسبب ذلك ان النظام المباد قد عمد إلى اعطاء افضلية لشركات من دون أخرى لأسباب عديدة بعضها سياسي متجاهلاً نوعية المفردة، وان هذا العمل سيتوقف، والباب الآن مفتوح لجميع الشركات العالمية في المشاركة بالمناقصات التي تطرحها الوزارة من اجل تحسين وتقديم النوعية الجيدة للمواطن العراقي بعد هذه السنين الطويلة التي عاناها، والاتصال سيتم منذ اليوم مع الشركات بصورة مباشرة ومن دون اللجوء إلى وسيط).

الذين سمعوا أو قرأوا هذا التصريح في حزيران من العام الماضي، يتساءلون اليوم، أين هو من واقع مفردات الحصة بعد تسعة أشهر من صدوره؟ وهل ألغي الوسطاء حقاً؟ ولم لا تعلن وزارة التجارة مناقصاتها على الملأ لتشارك فيها الشركات العالمية كما وعد السيد الوزير؟

ولم لم يزل (الطحين) غير صالح للاستهلاك، وقد ظهرت فيه منذ العام الماضي مواد عفنة ومسرطنة اكدتها المختبرات والفحوص التي قامت بها جهات مسؤولة عديدة ومنها وزارة التجارة ومواطنون مدنيون تهمهم مصلحة البلد؟

وهل يكفي ان تبرر وزارة التجارة هذا الوضع بغياب الضمير لدى أصحاب النفوس الضعيفة، وترمي ثقل الإهمال والتقصير على عاتق مثلث. المطحنة. الناقل. الوكيل؟ كما صرح الوزير يومها، وكما تكرر الوزارة حتى اليوم؟

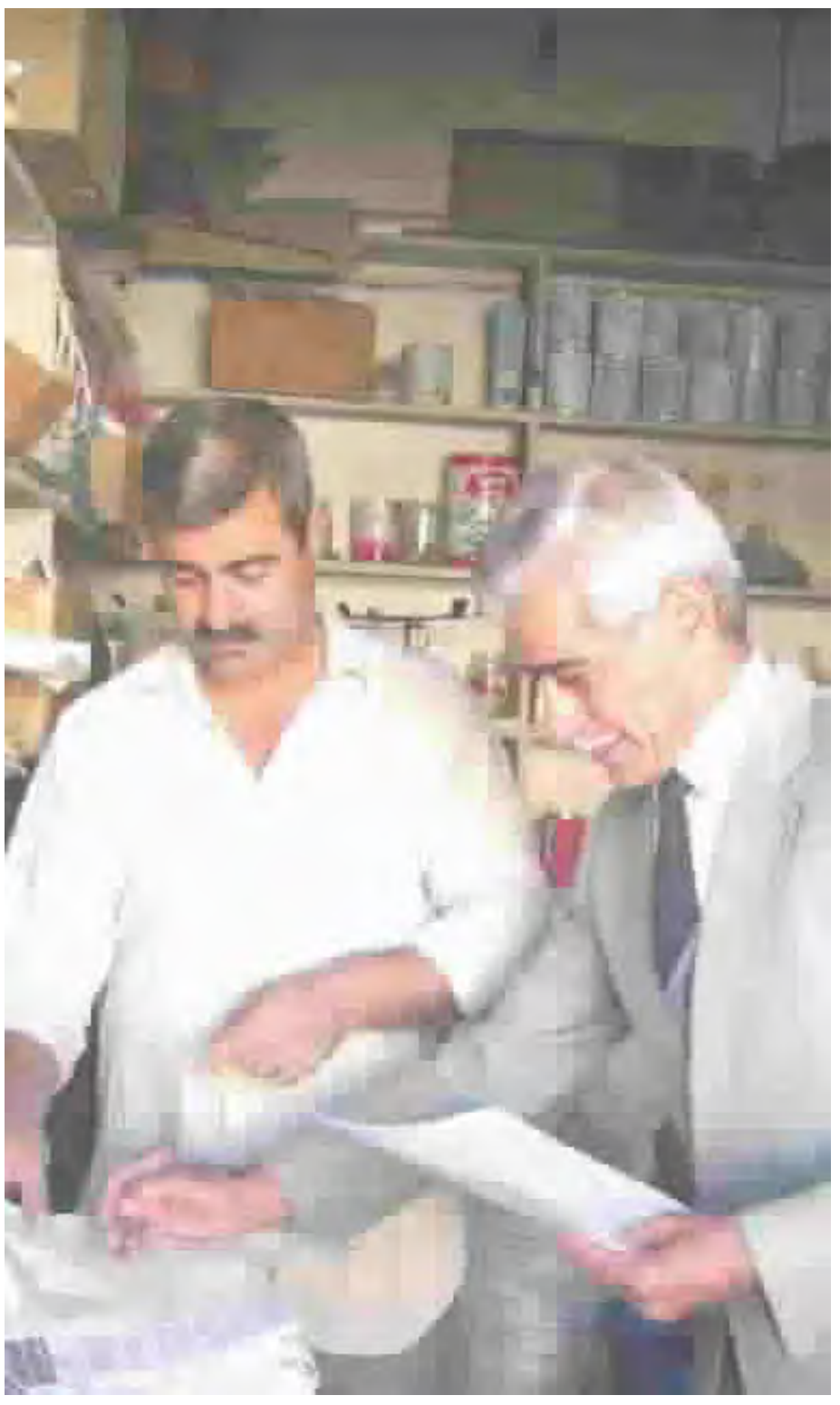

مثلث الطحين

المطحنة متهمة بالتلاعب بالخلطة ونسبها، ما يوجد طحين رديئاً. سيالاً. ومتعفناً، ومخلوطاً بمواد غريبة، والناقل، متهم باستبدال الطحين الجيد بطحين رديء اثناء توصيله الكميات إلى المطاحن واثناء خروجه منها، وخلال نقله مادة القمح من ميناء العقبة. والموانئ السورية. وميناء أم قصر جنوبي العراق، والوكيل هو الآخر متهم باستبدال الطحين الجيد بنوعيات رديئة، فأين الحقيقة؟

الناقل يقوم بتسلم مادة القمح من الأجهزة الإدارية المختصة في الموانئ التي ذكرناها ليقوم بنقلها إلى (سايلوات) الشركة العامة لتجارة الحبوب وهنا ينتهي دوره، ومن الطبيعي ان بإمكانه استبدال نوعية القمح خلال الطريق، ولكن (إدارة السايلو) أو مأمور المخزن الذي يتسلم المادة يتحملون مسؤولية التأكد من كمية ونوعية هذه المادة، فهل سيتمكن الناقل من التلاعب من دون تواطؤ؟

المطاحن.. هل تتلاعب؟

اما المطاحن، فواجبها تتضمن طحن القمح وخلطه على وفق تعليمات الشركة العامة لتجارة الحبوب، وهي تتسلم الكميات الموجهة إليها بنسب محددة، ومن المعلوم ان الحنطة العراقية، حنطة سيالة في معظم انواعها، لهذا تخلط بالحنطة الاسترالية أو الأمريكية إضافة إلى الحنطة السورية التي تعد هي الأخرى حنطة سيالة، وقائمة النسب التي وضعتها الشركة العامة لتجارة الحبوب هي ٤٠٪ من الحنطة الاسترالية و٣٥٪ من الحنطة السورية ٢٥٪ العراقية، أو ٣٠٪ من الحنطة الاسترالية و٣٠٪ من الحنطة الاميركية و١٥٪ من الحنطة السورية و٢٥٪ من الحنطة العراقية او ٥٠٪ من الحنطة الامريكية و ٥٠٪ من الحنطة السورية والعراقية او ٣٠٪ من الاسترالية، وهي نسب لا تستطيع المطاحن التلاعب بها، كما أنها خاضعة للفحص والتدقيق من قبل الشركة العامة لتجارة الحبوب عند خروج (الطحين) من المطاحن وتسليمه إلى مخازن الشركة، فكيف يمكن لهذه المطاحن التلاعب بالنسب أو الكميات ما لم يكن هناك تواطؤ؟ فالآلية الموضوعة تضمن الدقة وتمنع التلاعب، وقد أكد لنا عدد من أصحاب المطاحن، ان امكانية التلاعب بهذه النسب من دون تواطؤ مع الجهات ذات العلاقة تساوي صفراً بالمائة. فالمطحنة تتسلم الكمية المخصصة لها بأوراق رسمية مدونة فيها الأرقام والنسب المطلوبة، كما ان هناك فحصاً يومياً مختبرياً للحنطة المطحونة إضافة إلى التدقيق الحذر في الاختام وخياطة الاكياس التي يعبأ فيها الطحين.

حديث أصحاب المطاحن

ونواجه عدداً من أصحاب المطاحن الذين طلبوا ان تبقى اسماؤهم طي الكتمان بعدد من التهم التي يوجهها لهم موظفو السايلوات والشركة العامة لتجارة الحبوب وبعض المواطنين، فهم تارة يبيعون حصتهم من الحنطة الجيدة ويشترون من الأسواق والفلاحين العراقيين حنطة رديئة ويعيدون طحنها، وهم تارة من المتواطئين مع موظفي الشركة العامة لتجارة الحبوب، أو لجان الفحص والتدقيق وان لديهم وسائلهم التي يبرعون فيها لغش المادة، وندون إجابات بعض أصحاب المطاحن، من ان الرقابة التي يخضعون لها لا تمكنهم من ذلك، ويقول آخرون انهم مواطنون مخلصون لا يمكن ان يفعلوا بابناء شعبهم مثل هذه الفعلة، ويقول آخرون انهم يملكون ضميراً ويخافون الله.. وبغض النظر عن كل هذه الردود، تبقى جميع الاحتمالات واردة.

وبعد

ويمكننا القول بشيء من التحفظ ان التعقيد الذي تتحمله وزارة التجارة بالنسبة لمادة الطحين وتحديداً الشركة العامة لتجارة الحبوب يفوق التقصير الذي يمكن إلقاؤه على الجهات الأخرى، كما ان استمرار مسلسل التبريرات لا يخدم احداً، وبما أن العائلة العراقية لم تعد تستفد من مادة الطحين الرديئة فتعيد بيعها إلى الوكيل أو إلى المخابز، فاننا نقترح ان نستبدلها لمن لا يريدها من المواطنين بمادة أخرى تكافؤها في القيمة الغذائية وليس في الثمن، حتى توفر وزارة التجارة على نفسها الجهد المال وتقطع الطريق على اللصوص والغشاشين، وترفع الغبن الذي لحق بالعائلة العراقية من ناحية هذه المادة.

وإذا وجدت الوزارة ان هذا المقترح غير عملي، فان عليها التنسيق مع وزارة الزراعة ومراكز البحوث المتخصصة لتطوير زراعة ونوعية القمح العراقي، وبالذات مركز أباء للبحوث، لغرض انتاج نوع من القمح يرفع نسبة الخلطة العراقية من ٢٥ إلى ٥٠٪.

تنبيه

وننبه الجهات ذات العلاقة، ان الحنطة العراقية تغادرنا إلى سوريا بسعر وتعود إلينا مستوردة بسعر آخر، والفضل للمهربين ومن يتواطأ معهم!

لماذا تستمر وزارة التجارة باستيراد الصابون المصري الرديء؟

تحت الضوء

عالم مزدحم

سعد محمد رحيم

لعقود من العزلة عشنا حياة مملة رتيبة ذات آفاق محدودة. لكننا اليوم، وعلى الرغم من أن جزءاً ضئيلاً من نوافذنا قد فتحت على العالم نحاصر بأفكار وتيارات وسلع وبرامج ومناهج وقنوات تتركنا أحياناً في حالة من التشوش والصدمة. وصعوبة في التعامل، ولا سيما أن جيلنا الذي ألف الرتابة والمحدودية النسبية يرى أنه في وسط زحام شديد لا قبل له به، وعليه أن يتكيف، وهو يجد، في حقيقة الأمر، صعوبة في هذا التكيف.

قبل عقود قليلة تحدث ألفين توفلر المفكر الأمريكي صاحب كتاب (الموجة الثالثة) عن صدمة الحضارة الجديدة، حيث بات العالم يتسارع ويتغير بمديات لا تستطيع القدرة الذهنية للإنسان اللحاق بها واستيعابها، مما تنجم عنها أمراض نفسية واجتماعية عديدة، فهل الأمر ذاته سيحدث معنا؟ إذ يفترض بنا، في كل مرة، أن نختار بين فرص واحتمالات وممكنات كثيرة. أليست الخطوة الأولى هي في أن ننظم حياتنا من خلال علاقة مبدعة مع الزمان والمكان والأشياء، كي نتجنب اغتراباً من نوع معقد يولده عالمنا المزدحم؟.

على حين فجأة، وجدنا أنفسنا في عالم مزدحم.. عالم متنوع متعدد متشظ، متشرذم، يكاد يكون لا نهائياً، فمع انفتاح السوق صار المتاح لنا من السلع الاستهلاكية واسعاً. ومع الستلايت فرض علينا أن نختار برامجنا المفضلة من بين مئات القنوات الفضائية. ومع الإنترنت بات من الممكن أن نتصل ونتواصل مع مواقع لا تعد ولا تحصى، ومع أشخاص لم يسبق لنا التعرف إليهم، ومؤسسات أكاديمية وثقافية وعلمية وإعلامية لم نسمع بأغلبها.

قبل سنوات قليلة كان أمامنا عدد محدود من الصحف والدوريات وكلها بالطعم والمحتوى والاتجاه ذاته. واليوم بمقدورنا أن نقرأ عشرات الصحف والدوريات التي يختلف بعضها عن الآخر في طعمها ومحتوياتها واتجاهاتها. وكذلك الأمر مع شؤون الحياة الأخرى. وبطبيعة الحال فإن ارتفاع مستوى المعيشة، والنمو المرتقب في المجال الاقتصادي، وتوسع مؤسسات المجتمع المدني.. هذا كله مع توفر شرط الحرية، والنظام السياسي الديمقراطي سيمهد لجعل العالم حولنا أكثر ازدحاماً، وجعلنا أكثر انشغالاً به.

لقد فتح جزء من نوافذنا وستفتح أجزاء أخرى شئنا أم أبينا. وإذا كان جيلنا قد خسر فرصاً وإمكانات فإن الأجيال الجديدة والقادمة يجب أن تهيئ للتعامل والتواصل مع عالم سريع ومتنوع، ولا يكف عن التحول، وبشكل لا يكون معه استهلاكياً ومتلقياً سلبياً، بل مشاركاً فاعلاً في الإنتاج والإبداع. وأظن أن هذه المعضلة بحاجة إلى برنامج وطني سياسي وإعلامي وتربوي وثقافي تتبناه مؤسسات متخصصة، جادة وكفوءة.

إنه تغير هائل أصاب حياتنا في الصميم، ووضعنا في قلب تحديات ومشاكل جديدة تتطلب تعاملاً مع العالم من نمط لا يشبه ما تعودنا عليه في السابق، وحلولاً مبتكرة.